

الحلقة (٢٦)

❁ وقفنا عند قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ﴾

سفيهًا: السفيه أصله من السفه، وثوبٌ سفيهٌ أي خفيف، ويشبهه بهذا العقل الخفيف، أو الإنسان صاحب العقل الخفيف فيقال: فلان سفيه، والسفيه في المصطلح الإسلامي هو: من لا يستطيع أن يدير أموره ولا سيما المالية بنفسه وبقدرة ورشد، فمن كان كذلك فإن الولي هو الذي يتولى تصريف أموره، والسفيه: هو من لا رأي له في حسن التصرف فلا يحسن الأخذ ولا الإعطاء. إذن السفيه هو ضعيف العقل، فعليه حق ثابت، ولكن هذا المثبت عليه الحق هو سفيه، أو ضعيف، كأن يكون صغيراً، أو مجنوناً، أو إنسان لا يحسن التصرف.

﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ لأي ظرف من الظروف كالخرس أو العجز أو غير ذلك، فإذا كان الإنسان سفيهاً وعليه حق، وإذا كان ضعيفاً وعليه حق، أو كان الإنسان لا يستطيع الإملال وعليه حق، فإن وليه هو الذي يتولى الإملال.

والله عز وجل في معرض رده على من يتظاهرون بحب إبراهيم عليه السلام قال رادا عليهم: إن من لم يتبع إبراهيم عليه السلام وقد اتفقت عليه من حيث الفترة الزمنية ومن حيث الحلال والأخلاق فمن لم يتبعه فإن فيه سفه، قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ يَزْعُبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ فإذا السفيه هو من لا رجاحة عقل فيه.

﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ الضعيف هو الصبي أو الشيخ الهرم، كل ذلك يعد ضعفاً، وكما يقول أهل اللغة وأحسب أن أول من ميز وفرق بين الضعف والضعف هو الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠.

❁ وفي الكتاب العزيز جاء الوجهان، في قول الله عز وجل ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعِفٍ﴾ وفي الوجه الآخر من حفص (من ضُفَع) فقال الخليل بن أحمد رحمه الله: الضُفَع ما كان في البدن، والضُفَع ما كان في العقل، وهذا التفريق حقيقةً تفريق دقيق لطيف، إذن ﴿أَوْ ضَعِيفًا﴾ هو الشيخ الكبير أو الصبي.

❁ ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ {أَنْ يُمِلَّ هُوَ} يعني هو الصغير، والضمير فاعل {أَنْ يُمِلَّ هُوَ} فاعل أو تأكيد للفاعل المستتر، أي: أو لا يستطيع الإملاء بنفسه، وفائدة هذا التوكيد رفع المجاز الذي كان يحتمله إسناد الفعل إلى الضمير والتنصيص على أنه غير مستطيع بنفسه، فإن لم يستطع هذا الصغير أن يملّ بنفسه فإن الولي هو الذي يدير أموره وشؤونه.

وحقيقةً هذه الآية آية المداينة وما فيها من تفرجات، ولعلكم تذكرون قول ابن خويزمنداد من أن هذه الآية حوت ثلاثين حكماً، وأنا أقول إن فيها أكثر من ذلك، لأن عجائب القرآن لا تنتهي، إنه إن قال الفخر الرازي عن الفاتحة أنه يستطيع استخراج عشرة آلاف فائدة، فأنا أقول إن في الفاتحة أكثر من ذلك لمن فُتح على قلبه، ولمن أعمل فكره وعقله سائراً ومهتدياً بالدليل والنص الشرعي، فإن كتاب الله لا تنقضي عجائبه، ونحن في هذه العصر الأخيرة عصر ثورة المعلومات، عصر العلم، عصر الحاسوب، عصر ما يبذله الإنسان من جهد قليل بذهن كثير، عصر المعلوماتية كما يقال، نجد أن بعض الناس لا يحسن التصرف في ماله، ولا يحسن التصرف بمعرفة حقوقه التي له والتي عليه، وانظروا ولا حظوا وأنتم لحظة أن القرآن أبداً يسعى إلى وضع الأمور في نصابها، لا ينظر للصغير لصغره فيعطيه حقاً أزيد من حقه، ولا ينظر إلى المريء أو من له الحق فيجعله يستغل حاجة هذا الصغير فيمتلى ويأخذ حقوقه، لا، كل يأخذ حقه الذي هو ثابت له، إنه إن أعمل الناس هذه الآية في أمورهم الصغيرة والكبيرة، والجليلة والحقيرة، أمورهم المالية العينية، وأمورهم المالية الثابتة، إنهم إن أعملوا هذه الآيات والإرشادات فلا يقع في المجتمع تقاطع ولا تدابر ولا تناحر ولا تقاتل ولا تذابح، لماذا؟ لأن كلاً يحتفظ بحقه فيتصرف فيه حسب ما يراه هو، وفق ما يرضي الله عز وجل. فإذاً علينا أن نلتزم هذه الآيات، فمن جاءك يريد سلفة بمقدار خمسين هللة إن شئت أن تتمثل هدي الله وأمر الله عز وجل فاكتبها عليه، وأما إذا خالفت ذلك ولم تشأ أن تكتب فإن الجحود قد يقع يوماً.

إذن ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ هو: الصغير، والضمير {هُوَ} فاعل أو تأكيد للفاعل المستتر، أي: أو لا يستطيع الإملاء بنفسه، وفائدة هذا التوكيد رفع المجاز الذي كان يحتمله إسناد الفعل إلى الضمير والتنصيص على أنه غير مستطيع بنفسه.

❁ مفردات الآية:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾

﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ إذا أبى عن كذا: إذا امتنع.

إذن ننتقل الآن إلى جزئية أخرى في هذه الآية الطويلة التي كلها أحكام، والتي إن أعمل الإنسان مستهدياً بالدليل لوجد أحكاماً كثيرة تناسب زماننا وظروفنا وقضايانا، فخير مفسر للقرآن هو الزمن.

❁ قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا

تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ.

❶ القراءات في قوله عز وجل: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾:

❶ القراءة: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾.

❶ قراءة أخرى: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ وهما قراءتان سبعيتان مشهورتان.

فقوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ هذه هي قراءة الجمهور، فـ "أَنْ تَضِلَّ" مفعول له والفاعل محذوف، وانتصب "فَتُذَكِّرُ" عطفا على الفعل المنصوب بأن.

❶ وقرأ حمزة وهو من القراء السبعة قرأ ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾ بكسر الهمزة على معنى الجزاء، يعني فعل الشرط "إِنْ تَضِلَّ"، والفاء في قوله تعالى "فَتُذَكِّرُ" جوابه، وموضع الشرط وجوابه رفعا على الصفة للمرأتين والرجل.

❶ قوله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ قرأ ابن كثير المكي وأبو عمرو بالتخفيف في الذال والكاف ومعناه: يريد بها ذكرى، فخفضا التشديد فقراء ﴿فَتُذَكِّرُ﴾، والجمهور قرؤوا بالثقل ﴿فَتُذَكِّرُ﴾: فتنبهها إذا غفلت ونسيت، يعني المرأتين المستشهدتين.

❧ مفردات الآية:

❶ قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾: نحن قلنا أن هذا الفعل فيه طلب، فكأن الإنسان يُتصور أنه يخرج و يبحث ويكده في إحضار هؤلاء، وكل من طلب الشيء مع الحرص الشديد أُتِيَ بالسين، فنقول "استشهد" طلب الشهادة ولكن على وجه الدقة والحرص، ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾ الاستشهاد طلب الشهادة، والسين والتاء (استشهد) لمجرد التأكيد، أو للطلب، وأصل الشهادة وحقيقتها: الحضور والملاحظة والمعاينة، فالشاهد الذي يُبحث عنه ليشهد على هذه المعاملة المالية لا بد من المعاينة، فإذا عاين الشيء كان أثبت في الذهن وأقوى في الأداء.

❶ واختلف العلماء في الشهادة: هل هي فرض أم ندب؟ والظاهر الندب، إلا كما قلنا على مذهب ابن جرير الطبري وغيره الذين يرون أن الشهادة واجبة لا مندوبة، وقلنا لكم أن ابن جرير رحمه الله تعالى يرى أن كل أمر الأصل فيه الوجوب؛ ما لم تكن هناك قرينة تصرفه عن أصله الوجوب إلى الندب.

❶ قوله تعالى: ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾: نص في رفض الكفار والصبيان والنساء.

❶ ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾: أي إن لم يأت الطالب برجلين فليأت برجل واحد وامرأتين وهذا هو قول الجمهور إن عدم الرجلان.

❶ (أعراب): وارتفع رجل (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ) على الابتداء، وامرأتان عطف عليه، والخبر محذوف تقديره: "فرجل وامرأتان يقومان مقامهما".

﴿قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾: في موضع رفع على الصفة لرجل وامرأتين، وهذه الآية دلت على أن في الشهود من لا يُرضى، فيجيء من ذلك أن الناس ليسوا محمولين على العدالة حتى يُثبت لهم، وذلك معنى زائد على الإسلام وهذا قول الجمهور.

وقال أبو حنيفة: (كل مسلم ظاهر الإسلام مع السلامة من فسقٍ ظاهر فهو عدل، وإن كان مجهول الحال).

فالأصل العدالة طبعاً هذا لا يفتح الباب على مصراعيه لإساءة الظن بالناس، لا، إنما الأصل في الناس العدالة، بمعنى أن يُظن فيهم الخير ويُظن فيهم العدالة والطهارة ما لم يثبت العكس.

أما في المعاملات المالية يجب على الإنسان أن يكون ذا حرص وحذر، لأن هذا العدل الذي أمامك قد تراه في وجه تستغرب وتعجب أنت من تغيره، فكما قيل: سيغير اللباس الذي يلبسه بلباس آخر، وكما يقال: أدار له ظهر المجن.

فعند الطلب شيء، وعند الطلب بالوفاء بهذا الطلب شيء آخر، وهذا هو الأصل في المعاملات المالية الحذر واجب {وَحَذُّوا حِذْرَكُمْ}، ولا سيما في العصر الأخيرة.